

السجون في مصر

في العصور الوسطى

« فأصبح السلطان ... وبه وحسك ... لزم
منه الفرائض خمسة أيام ، فتصدق على جبال جزيل ،
وأفرج عن المسجونين بسجن القضاة والولاية بالقاهرة
ومصر وسائر الأعمال » .

وردت هذه العبارة بالقسم الثاني من الجزء الثاني من
كتاب السلوك للعقريزي^(١) ، وهي تشير أولاً إلى مرض
السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، في أواخر سنة ٧٤١ هـ
(١٣٤٠ م) ، ثم تشير إلى تصدقه بالمال وإفراجه عن
المسجونين إبان اشتداد مرضه ، برحمي بذلك الشفاء .

(١) العقريزي : كتاب سلوك خرفة دول الملوك . ج ٢ .
ص ٥١٩ . (مطبوعات لجنة تخليف وترجمة ونشر : القاهرة .
سنة ١٩٤٢) .

الله منه أنه قال لأبي الهيام : ألا أبعثك على ما بعثني عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تدع تمثالاً إلا طمسته
ولا قبراً مشرفاً إلا سويته . رواه مسلم . وأما اتخاذ القبور
مساجد والصلاة فيها ممنوع مطلقاً ، وإيقاد السراج عليها
ممنوع أيضاً ، لحديث ابن عباس : « لعن رسول الله زائرات
القبور والتخذنين عليها للساجد والمرج » رواه أهل السنة .
وأما ما يفعله الجهال عند الضرائح من التمسح بها ، والتعرب
إليها بالتبائح والنذور ، ودعاء أهلها مع الله فهو حرام ممنوع
شرعاً لا يجوز قطه أصلاً . وأما التوجه إلى حجرة النبي
صلى الله عليه وسلم عند الدعاء ، فالأول منه كما هو معروف
من فقرات كتب المذهب ، ولأن أفضل الجهات جهة القبلة .
وأما الطواف بها والتمسح بها وتقبيلها فهو ممنوع مطلقاً .
وأما ما يفعله من التذكير والترجيم والتسليم في الأوقات
الذكورة فهو محدث . هذا ما وصل إلى علمنا السقيم .
وبنيل ذلك توقيع ١٥ عالماً .
عزبة خانكي

الريع الأكيد ، وليس في هذا أو ذلك من خير بلغت
الباحث في التاريخ المصري في العصور الوسطى ، كما ليس
في حادث وفاة السلطان الناصر قبل انتهاء تلك السنة
ما يستوقف أحداً إلا كتاب السير وأصحاب الوفيات . إنما
الذي يدعو للانتباه لهذا الاقتباس القصير ، أنه يخبر بما
كان « بالقاهرة ومصر (الفسطاط) وسائر الأعمال »
المصرية — أي المديرية في المصطلح الإداري الحديث —
من سجون تابعة للقضاة ، وسجون تابعة للولاية ، في البلاد
المصرية في عصر سلاطين المماليك ؛ ومعنى هذا يهدي الرأي
أنه كانت السلطات الأخرى سجون أخرى ، وأن السجون
في مصر في ذلك العصر كانت أصنافاً ، وأن كل حاضرة
من حواضر الأعمال المصرية قد احتوت على أكثر من
سجن واحد ، فيما يظهر .

والباحث في مثل هذه المواضيع الخاطئة من التاريخ
المصري في العصور الوسطى يرجع في العادة أولاً إلى كتاب

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للعقريزي ، وهو
الكتاب المشهور باسم الخطط ؛ وبالجزء الثاني منه (طبعة
بولاق) فصل طويل في سجون القاهرة ومصر ، وعددها
تسعة تقلا عنه ، وهي بمصر حبس المونة ، وحبس
الصيتار ، وبالقاهرة حبس اسمه المونة أيضاً ، ثم حبس
خزاة البنود ، وخزاة شمائل ، وسجن القشرة ، والحب
بقلة الجبل ، وحبس الرحبة ، وسجن الديم . غير أن
الوارد في ذلك الفصل بصدد السجون وأصلها وتاريخها
لا يشفي مطلب الباحث الحديث تماماً ، بل قد يؤدي به إلى
الاعتقاد بكثرة عدد السجون والساجين في تلك العصور^(١) .

وتلك الكثرة الزائفة في عدد السجون ، لا ترجع
في الواقع إلى كثرة متناسبة في عدد الساجين

(١) العقريزي : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط
والآثار ، ج ٢ ، ص ١٨٧ — ١٨٦ ، طبعة بولاق ، القاهرة ،
١٨٨٢ م .

— والمظالم أيضا — ، فإن للراجع للمصاهرة وغير للمصاهرة للمهود المختلفة ، لا تدل بشيء يؤدي إلى ذلك الاستنتاج الخطير ، بل يرجع الأمر في الحقيقة إلى عدة عوامل طارئة وثابتة ، وأولها — وليس أهمها — الطريقة للدرسية التي عرض القريري بها ما جمعه من السجون ، دون أن يتخذ لمرضه خطا زليلا يؤرخ على مقتضاه ، أو خطة موضوعية يرتب عليها ما هو بصدده ، مما جعل السجون بمصر والقاهرة تبدو كثيرة فعلا في هذا الفصل وحده ، مع العلم بأنه لم يذكر به جميع ما قام منها بهاتين الدينيتين ، فضلا عن سجون القضاة وسجون الولاية بالأقاليم ، مما لم يأت ذكره في ذلك الفصل بكلمة ألبتة . ثم إن السجون كانت أصنافا ودرجات ، منشؤها تميز القوانين الشرعية القائمة بين الحبس — ويمبر عنه في المصطلح الملوك بلغة الترسيم أيضا ، وهو تعويق الشخص الواقع تحت الإتهام ، ومنه من التصرف بنفسه ، ومن التحقيق لا يتحقق في التهمة الموجهة إليه ، أو الدعوى القائمة عليه ، — وبين السجن ، وهو اعتقال الشخص المحكوم عليه بمكان حرج ضيق ، للتشكيل به ونصبيه مدة معينة أو مؤبدة ، أو لتنفيذ عقوبة الإعدام فيه . وكان مما دعا إلى تنوع السجون أيضا قيام سلطات إدارية متعددة ، وتوزيع الاختصاص بشأن الجريمة والمقاب بين تلك السلطات داخل الدولة . على أن موضوع السجون ليس بهذه السهولة والوضوح حتى يصح فيه مثل ذلك التعميم ، فإن الحقائق المعروفة بصدده قليلة ، وهي أيضا مبهمة إبهاما غير يسير ، والسطور التالية لا تندو أن تكون محاولة أولية لبحث ذلك الموضوع بطريقة تنوير القامض المجهول من ضوء العلوم المفهوم ، رغبة في تجلية ناحية من نواحي الحكم والإدارة والمدل بين الناس ، في تلك المصود من التاريخ المصري . أما سجون القضاة فهي فيما يبدو الحبوس والتراسيم التي يعوق فيها المتهمون لضمان محاكمتهم ، وليس يوجد في المراجع ما يبنى عن إمكانية تخصيص هذه الترخيص ، بل

يرجح أن المادة كانت جارية بحسب التهم بمكان قريب من مجلس القاضي أو بيته ، أو تسليمه لقرينه وخصمه للازمته حتى يحين موعد المحاكمة أمام القاضي . فإذا ثبتت الإدانة ، وصدر الحكم بالسجن أو غيره ، تسين انتقال التهم إلى أحد السجون لتطبيق العقوبة المقررة عليه ، وبعض هذه السجون — وبعضها فقط — هي التي كانت تعرف باسم سجن الوالي . وأقدم ذلك النوع الثاني من السجون المصرية في المصور الوسطى حبس المونة بالفسطاط ، وموضعه بالجانب الشرقي من جامع عمرو بن العاص ، واسمه مشتق من أحد المعاني القوية لهذا اللفظ ، إذ المونة المحافظة على الأمن ، وصاحب المونة هو والي الجنايات . ويظهر من هذه التسمية ومدلول لفظها ، ومن الواقع التاريخي أيضا ، أن هذا السجن المصري الأول كان يستخدم للحبس والسجن معا ، وقد كان قبل ذلك منزلا لتكن الولاية الأولين ، ثم صار دارا للشرطة في العصر العباسي ، وظل كذلك حتى جعله أحد ولاية الشرطة في العصر الفاطمي — وهو يانس العقلي — سجنا فقط ، وذلك سنة ٣٧١ هـ (٩٩١ م) ، بعد أن نقلت الشرطة إلى مكان آخر . وقد بقي ذلك السجن قائما مدة الدولة الفاطمية حتى هدمه الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٦ هـ (١١٧٠ م) ، إذ أقام موضعه مدرسة للفقه الشافعية ، وسماها المدرسة الناصرية نسبة إليه ، وهي أول مدرسة بنيت بمصر ، وكان صلاح الدين وقت ذاك وزيراً للخلافة الفاطمية وممثلا للدولة النورية في مصر . واستلزم هدم ذلك السجن القديم بناء سجن آخر بالفسطاط ، فكان حبس الصيغار وموضعه بين الكبان الواقعة شرق مصر القديمة في الوقت الحاضر ، وقد عُرف بتلك التسمية نسبة إلى رجل اسمه منصور الصيغار ، كان يبيع أنواع الصير من السمك المعروف بالملوحة ، فكان عند رأس الرقاق الذي يبنى به ذلك السجن الجديد . وقد ظل ذلك السجن سجنا إلى زمن لم تحدد المراجع ، إذ يقول القريري بصدده : « وما زال هذا الحبس موجودا إلى أن

خربت مصر في الزمان الذي ذكرناه ، فخرّب وبقى موضعه وما حوله كياناً ؛ وربما قصد القرزى بتلك الإشارة المهمة سنوات الخراب الذي حلّ بالبلاد المصرية زمن السلطان العادل أخى صلاح الدين ، أى أواسط عصر الأيوبيين ، وربما قصد خبر ذلك من الكوارث التي تزلّ بمصر وغيرها من بلاد وادى النيل في عصر سلاطين النعاليك . وكيفما كان زمن إغلاق ذلك السجن ، فيلاحظ أنه لا يوجد لدينا ما يشير إلى إقامة سجن بدله ، وفي ذلك دليل على مدى الخراب الذي أصاب الفسطاط وأكد أحوالها ، حتى لم يعد بها حاجة إلى سجن .

وينبني قبل الانتقال إلى موضوع سجون القاهرة أن نذكر شيئاً مما هو معروف عن سجون العاصمة المصرية بعد الفسطاط مباشرة ، وإذا تصدّرت الحقائق الخاصة بالإخبار عما أقيم بمدينة المنكر العباسية من سجن أو أكثر ، فلدينا أخبار كثيرة بصدد سجون الفاطميين الطولونية ، وإن كانت هذه لا تنبئ بكثير من عدد تلك السجون وأسمائها ، ما عدا أنه كان بذلك العصر ثلاثة أنواع من السجن ، وهي أن يؤسّر الشخص بملزمة بيته حتى يُفرج عنه ، ثم سجن القاضي ، ثم السجن العام ؛ وقد حرص البلوى مؤلف سيرة أحمد بن طولون على تسميته النوع الثالث باسم المُطْبِق . وهو اسم كثير الورد بمراجع تاريخ العباسيين ، ومضاء في اللغة السجن الواقع تحت الأرض ، وفي ذلك بلاغ لباحث البار

مكان خزانة البنود بعد حريقها الشهير تلك السنة ، وأطلقوا اسمها عليه ، وموضعه فيها هو الآن عدد من الدور الواقعة بين عطفة القزازين ودرب علم الدين بقسم الجمالية . وظلّ هذان السجنان زمن الفاطميين وطيلة أيام الأيوبيين . وورد عليهما في العصر الأيوبي سجن خزانة شمائل ، نسبة إلى الأمير علم الدين شمائل وإلى القاهرة في عهد السلطان الملك الكامل ؛ وكان مبنياً بالساحة التي يشغلها الجزء الجنوبي من جامع المؤيد الخالي ، على يسار الداخل إلى شارع العزيز لدين الله من باب زويلة (بوابة التولي) . وقد عُرف هذا السجن باسم سجن متولي القاهرة ، ويتبين من وصف القرزى له ، أنه كان سجن المحكوم عليهم بالإعدام ، « يحبس فيه مَنْ وجب عليه القتل أو القطع ، مِمّن السراق وقطاع الطريق ، ومِمّن يريد السلطان إهلاكه من المالك ، وأصحاب الجرائم المنظمة » . ومعنى ذلك أنه كان بالقاهرة الأيوبية منذ عهد السلطان الكامل ثلاثة سجون ، أولها حبس المعونة للمجرمين المحكوم عليهم بالسجن ، وثانيها سجن خزانة البنود ، وهو سجن سياسي ، وثالثها خزانة شمائل ، للذين حكم عليهم بتقوية الإعدام من المجرمين العاديين ، وهو تحت إشراف وإلى القاهرة ونظره .

أما سجون القاهرة فأولها حسب إحصاء القرزى حبس المعونة أيضاً ، ومحلّه فيها هو الآن مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالترسية ، وليس يعرف من تاريخه سوى أنه كان سجناً لأرباب الجرائم من السراق وقطاع الطرق ونحوهم زمن الدولة الفاطمية ، وأنه كان سجناً ضيقاً حرجياً شديداً ، يشم المارّ بريحه رائحة كريهة . وقد أنشأ الفاطميون عدا ذلك السجن حوالي سنة ٤٦١ هـ (١٠٦٨ م) سجناً لأرباب الجرائم السياسية من الأمراء والأعيان ، وجعلوه

(رتب) محمد مصطفى زماردة

وزارة الدفاع الوطني

قبل الطاعات لنهاية الساعة ١٢ ظهر يوم ١٩٤٣/١٢/٣٠ عن عملية مبان إضافية بالسجن المسمى العام بكوبرى القبة - والشروط بإدارة المشتريات والعقود بالوزارة وعن النسخة منها جنيه مصري واحد .

١٩٤٨

٢ - السجون في مصر

في العصور الوسطى

وقد ورثت القاهرة الملكية هذه السجون الثلاثة ، وبقي كل منها على مأموريته حتى أمر السلطان الملك قلاوون الأتلي بهدم حبس المونة ، ويقال في صدد ذلك أنه لما أصبح قلاوون من جملة الأمراء الظاهرية بپرس ، صار يمر من داره إلى قلعة الجبل على حبس المونة هذا . فيشم منه رائحة رديئة ، ويسمع منه صراخ السجونيين وشكواهم الجوع والدمى والقمل ، فجعل على نفسه إن استقامت له السلطنة أن يبني هذا الحبس مكانا حسنا . فلما آلت إليه سنة ٦٧٩ هـ (١٢٨٠ م) هدمه وبني موضعا جديدا أسكنه بيضاى المنبر (الكارم) الذى تعمل منه قلائد النساء وثياب ، وسماه سوق الصبريين ؛ وكان ذلك سنة ٦٨٠ هـ (١٢٨١ م) . وقد ظل هذا السوق مشهورا بجارته حتى تلاشى أمره ، وحلت محله أخيرا مجموعة الدكاكين البائسة لوكالة بمقرب بك بالتربعة الحالية ، كما تقدمت به الإشارة هنا .

غير أنه لم يكبد السلطان قلاوون ينتهى من هدم حبس المونة حتى ابتداء في بناء سجن جديد سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) ، وهو الحب بقلعة الجبل ، بالجهة الشرقية من الحوش الحالى منها^(١) ، حيث توجد الآن ثكنات الجيش المصرى . وقد خصص الحب هنا لسجن الذين يقضى السلطان نفسه - فيما يظهر - بسجنهم من أمراء المالك ، وكان سجنا سهولا مظلما كريه الرائحة ، ثكنته الرطوب ، ويقاسى السجونون فيه ما هو كاللوت أو أشد

(١) هذا التحديد متقول من مذكرات عامة لصاحب العزة محمد رمزي بك ، ومنها أيضا جميع ما بهنا القال والقال السابق من تحديد لمواقع السجون بمصر والقاهرة ، ولذى يباير هنا بشكر صديق العالم الخبير بالبلاد المصرية وآثارها ، لا يجدف به دائما من سلوبات دقيقة يرجع فضلها كله إليه .

منه . وإذا فقد غدت القاهرة الملكية تحتوى على ثلاثة سجون مرة أخرى ، ماعدا أن منها اثنين سياسيين ، وهما خزانة البنود والحب ، وواحدا للذين تجب عليهم عقوبة الإعدام ، وهو خزانة شمائل . وليس معنى ذلك عقلا أنه لم يجد هناك سجن لأرباب الجرائم العادية ، أو أن أولئك صاروا قلة لا تستحق سجنا خاصا ، بل معناه - أكبر الظن - أن تلك السجون وغيرها من السجون في مصر في العصور الوسطى لم تخصص تخصيصا دقيقا بحسب أصناف المجرمين ، وأنه كان من المعتاد أن يحتوى السجن الواحد على المجرم العادى ، من سارق وباح ومعتد أثيم ، إلى جانب السياسى الخارج بمبادئه أو أطاعه الجامعة عن طاعة السلطان ، أو أنه كان بالقاهرة الملكية فوق سجونها الثلاثة سجن رابع فعلا ، لأرباب الجرائم العادية مثل سجن الديلم ، وهو السجن الذى أوردته المقربرى في فصله مجردا عن شرح أو وصف أو تزييف بأصل أو كبت .

ثم قلت سجون القاهرة قلة واضحة زمن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، إذ رُدم سجن الحب بأمره بناء على إشارة الأمير بكتمر الساقى سنة ٧٢٩ هـ (١٣٢٨ م) ، ومحمّرت موضعه طباق (ثكنات من دور واحد) لثقات المالك ، ونقلت محاييسه إلى بعض أبراج القلعة . وقد فعل السلطان ما يشبه ذلك بسجن خزانة البنود ، إذ أبطل السجن به وحوله إلى منازل الأسرى من الفرنج وغيرهم ، يقيمون فيها بأولادهم وأهاليهم . غير أنه يظهر أن أولئك الأسرى قد أساءوا استعمال تلك المنازل - على حد قول المقربرى - إذ تجاهروا فيها ببيع الخمر وشربها ، واشتغلوا بحماية من يدخل إليهم من أرباب الديون والجرائم ، حتى ضج بهم الجيران ، ومنهم الأمير الحاج آل ملك الجوكندار ؛ فلما صارت نيابة السلطنة إلى ذلك الأمير سنة ٧٤٤ هـ (١٣٤٣ م) ، في عهد السلطان إسماعيل بن الناصر محمد ، كان أول ما بدأ به أن هدم خزانة البنود هدمًا

تماماً ، أى أنه لم يمد بالقاهرة من السجون الكبرى في أواسط القرن الثامن الهجرى (أواسط الرابع عشر الميلادى) سوى سجن خزانة شمائل وسجن أبراج القلعة ، وهذا للمجرمين الواقفين تحت طائلة القانون العام ، وذلك لأرباب الجرائم السياسية .

ومن بعد تلك القلة المنحوظة في عهد السلطان الناصر ، أخذ عدد السجون يتطور بين زيادة ونقص على قدر الظروف . فاستحدث سجن الرحبة ، الذى جعله الأمير جمال الدين يوسف الأستادار بقصر الحجازية المشهور ، وموضعه الأرض التى تشغله الآن مباني إدارة دمنة المصوغات والنوازين والمكايل ومبنى بيت المال القديم . وكان هذا الأمير قد أصبح ، منذ سنة ١٤٠٤ م ، الشخصية الكبرى في عهد السلطان فرج . واتسمت سلطانه ونفوذه ، ونمذدت وظائفه ، « بحيث صار في معنى » كان فيه للوزير في أيام الخلفاء ، « العباسيين . فأقام ذلك السجن وألقى في غيابه من رأى عقوبته أو قتله أو تعذيبه من أعدائه من الأمراء والأعيان ، أى أن سجن الرحبة كان سجنًا سياسيًا ، أو شبه سياسى على الأقل . على أن وظيفة الأستادارية لم تحمل معها تلك الحقوق القضائية والإدارية من بعد ذلك الأمير فيما يظهر ، بدليل ^(١) أن سجنه هذا قد أغلق من بعد وفاته سنة ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م) . ولم يمس على ذلك بضع سنوات حتى أغلق سجن آخر ، من أقدم سجون القاهرة ، وهو خزانة شمائل ؛ وقيل بصدد إغلاقه عبارة تشبه في جوهرها ما قيل بصدد السلطان قلاون وحبس المونة بالقاهرة . وخلاصتها — على كل حال — أن السلطان الملك المؤيد شيخ كان قد حبس بخزانة شمائل أيام إمارته ، فنذر أن يحمل مكانها جامعًا ومدرسة إذا تيسرت له السلطنة ، ووفى بنذره وفاء تاماً في السنة الثالثة من حكمه ، ببناء

جامع المؤيد للشهور سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) . على أنه احتاج إلى سجن جديد لأصحاب الجرائم بدل خزانة شمائل ، فبنى لذلك سجن القشرة قرب باب الفتوح الحالى ، فيها هو الآن قرافة سيدى السامى ، شرقى جامع الحاكم بأمر الله . وقد عُرف سجن القشرة بتلك التسمية نسبة إلى دار لقشر القمح كانت في موضعه قبل بنائه ، غير أنه سرعان ما بطل استخدامه لسجن أرباب الجرائم سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م) .

إذ كثرت الشكوى مما يلاقى المساجين به من شدة الضيق وكثرة النهم — على حد قول المقرئى — ، فتقرر إغلاقه تلك السنة . وفتح سجن الرحبة مرة أخرى . ثم نبهين أن سجن الرحبة لا يصلح — أو لا يسع — ما هنالك من المساجين ، فأعيد استخدام القشرة مرة ثانية . وظلت هذه سجنًا لأصحاب الجرائم إلى أيام سنبل ، المهابيين على مصر . ومعنى ذلك أن السجون الكبرى بالقاهرة لم تعد اثنين في وقت من الأوقات منذ أيام السلطان الناصر بن قلاون ، وإنما لم تزد على ثلاثة في أى زمن من الأزمنة السابقة لذلك العهد .

يشذ من تلك النتيجة الاستثنائية عدد من الحبوس والسجون التى ترد أسماؤها في ثنايا المراجع دون تدليل كاف يستعين به الباحث على إدماجها تحت نوع من الأنواع التفصيلية ، مما يرجع تبعيتها لسلطات غير السلطات التى تقع السجون السابقة تحت نظرها ؛ ومن هذه سجن الدليم الذى سبقت الإشارة إليه ، وموضعه دار التوى ودار المايرجى وسائر المساكن الواقعة الآن على جانبي زقاق السباعى الخارج من شارع المقادين ، وقد ظل مستعملاً للسجن حتى أوائل أيام عهد على الكبير في مصر ، ومنها أيضاً حبس الحجره ، وهو خاص بالنساء ، وربما كان تابعاً للمحتسب ؛ وكذلك حبس والى الطوف ، وهو سجن مؤقت لمن يقضى هذا الوالى في أمره بصفة مستعجلة حتى يطلع النهار . وهناك أيضاً سجن الخزانة السلطانية بالقلعة ، وهو سجن طارىء ، عمله الأمير منتاش لسجن

(١) الدليل المادى على صحة هذه الدعوى تعريف وظيفة الأستادار فى ابن شاهين : زينة كشف المالك ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

حول تقرير معالي وزير المعارف

فتحت الثقافة في مقال سابق مجال التطبيق على التقرير القيم الذي وضعه معالي الوزير حول إصلاح التعليم في مصر بعد الحرب . ولا بد لكل من يطلع على هذا التقرير أن يبدأ بالثناء على الجهد الظاهر الذي بذله معالي الوزير في إخراجه ، وأن يشعر بكل الاحتباط لوجود وزراء في مصر يبحثون أمور وزاراتهم بحثاً علياً هادئاً بأنفسهم ! فيساهمون بالقضاء على الارتجال الحكومي الذي ابتلانا بهذا الاضطراب الذي رآه في دوائر الحكومة .

وليس هذا العمل فائحة لحظة جديدة بنهجها الوزراء في مصر وحدها ، بل في البلاد العربية كلها . لأن ميوب الارتجال لا تكون منها الأداة الحكومية المصرية غيب ، وإنما تشاركها في شكواها البلاد العربية كلها ، كما تشاركها في كثير من الأمور الأخرى ... ولذلك سوف نرى البلاد العربية بأمرها تقدر للوزير هذا الفتح الجديد . وأرد في هذا المقال القصير أن أقترح على معالي الوزير أمراً يحول نظرة البلاد العربية إلى تقريره من مجرد التقدير إلى الاستفادة من الإصلاحات التي سوف تجنيها مصر منه . فعلى الوزير قد حصر بحثه في إصلاح التعليم في مصر ، ولم يذكر

شيئاً عن التعليم في البلاد العربية ، ولم يشير إلى أي ناحية من نواحي التعاون التي يمكن أن تنظم بين التعليم في مصر والبلاد العربية بعد هذه الحرب ؟ ولم يتناول بالبحث مكتب التعاون الثقافي العربي الذي يعلم القوم في البلاد العربية أنه أسس في سبيل هذا الغرض .

ولقد أدى به تجنبه الخوض في هذا البحث إلى الامتناع عن ذكر رأيه في أحد الموضوعات القومية التعليمية التي يتطلع إليها العالم العربي بكثير من الاهتمام ، وهو موضوع توحيد برامج التعليم في البلاد العربية ؛ مع أن هذه الفرصة التي تفكر فيها مصر في إصلاح نظام تعليمها وتغيير بعض المبادئ التي يقوم عليها هي أنسب الأوقات لبحث هذا الموضوع الخطير .

فهذا الإصلاح الذي شعر الوزير المصري بالحاجة الماسة التي تدعو إليه في مصر ، ليقوم التعليم المصري بعد الحرب على أسس صالحة ثابتة ، يقابله شعور مماثل في كل بلد من البلدان العربية . وهذه المبادئ الإنسانية التي يقدمها في تقريره لتكون أسس الإصلاح المنشود في مصر وحدها ، قابلة لأن تصبح بعد البحث والدرس أسساً للإصلاح في بقية البلاد العربية .

ولست أعرف ميداناً للتعاون والتوحيد بين مصر

ويضاف إلى تلك القائمة عدد الحبوس والسجون التي كانت للولاة والقضاة بمخاض الأعمال المصرية ، وهي التي دلت عليها عبارة العنوان في وضوح . ثم إنه كان بعض تلك المخاض ، مثل دمياط والإسكندرية ، سجون سياسية أيضاً ، يرسل السلاطين إليها من تضييق بهم ظلمات سجن القاهرة ، أو من تضييق المصلحة بإبادة من عاصمة الدولة إسبانيا مادياً . وقد اشتملت كبرى المخاض الشامية ، مثل دمشق وحلب والرقب ، على عدد من تلك السجون السياسية كذلك ، على أن هذه لا تدخل في نطاق هذا المقال .

محمد مصطفى زيادة

ممالك السلطان برقوق بعد خلع سنة ٧٩٠هـ (١٣٨٨ م) ، وقد أُلِيَ ذلك السجن عند عودة برقوق إلى السلطنة ؛ وكذلك سجن البحيرة بالقلمة ، وكان مخصصاً لاعتقال من يتخلع من السلاطين ؛ وأخيراً سجن الرردخانه ، وقد اختار القرقي أن يصغه بأنه « أرض السجون قدرا » ، لقصره على أمراء الممالك دون غيرهم فيها يظهر ، وكان الموكل به فضلاً عن شؤون وظيفته أمير جندار . فإذا أراد السلطان تقرير أحد من الأمراء على شيء خطير ، أو أمر بقتله بذنب قيل أن يستفعل أمره ، أرسله إلى ذلك السجن ، حيث لا تطول مدته ، بل يقتل أو يخلى سبيله .

السجون في مصر

في العصور الوسطى

- ٣ -

أحصيت السجون وأنواعها في مصر في العصور الوسطى يقال سبق في جزء من تحت هذا العنوان^(١)، وأرجأت الكتابة في الطرف الأهم من الموضوع، وهو الناحية الإنسانية، أو بمقابلة أخرى نظم السجون وأحوال سكانها من مساجين ومظلومين، رغبة في فهم شيء من القوانين الجنائية وروحها بصدده الفرد والجماعة في تلك العصور. والواقع أن معرفة أنواع السجون وأسمائها، وأعدادها ومواضعها، قد ينفع التاريخ البحث، والتاريخ القانون أيضاً - إن كان على الصنف الثاني من الدراسة عمال قسوة حتى الآن -، وأما ما ينفع التاريخ الاجتماعي من هذا الموضوع فأحوال السجون والمساجين أنفسهم، وهو ما بقي من هذا المقال.

ولست أريد - ولا أنا مستطيع - التهديد لتلك الناحية بتصدير قضي في أحكام السجن، إذ الكاتب لا يكلف نفسه ولا الموضوع إلا وسعهما، والموضوع محدود بعنوانه، وبالعنوان في بنائه من الحدود الزمانية والمكانية ما لا يجمل به محلا للإعراب عن الفقه والتشريع النظري.

على أني بحاجة إلى تذكير القارى بوجود نوعين من السجن في مصر في تلك العصور الوسطى، وهما: الحبس وهن التحقيق الابتدائي والمحاكمة؛ والسجن الصحيح (proper) لتنفيذ الحكم الصادر بقوبة المحكوم عليه. أما الحبس، وهو سجن القاضي، أو الترسيم، أو

(١) انظر هذا المجلد رقم ٢٦٠ تاريخ ٢١ - ١٢ - ٢٣،

ورقم ٢٦٢ تاريخ ١ - ١١ - ٢٤.

سجن الحكم في بعض المراجع، فقد جرت العادة والأنظمة في عصر سلاطين المماليك - وهو الحد الزمني لهذه السطور - أن يكون موضعاً تجمع به المحاييس من غير اعتبار لأصنافهم أو أعدادهم، ومن غير حساب لضرورات الحياة اليومية أيضاً؛ وربما لبث به الواحد منهم السنة أو أكثر قبل تقديمه للمحاكمة، ولو كان حبسه من أجل دين متأخر أو ضمان؛ أي أن المقيم كان في نظر القانون والعرف مجرماً حتى تظهر برأته، وتحل معاملته بأنواع التعذيب والتعويق وإنكار حق المحاكمة في ميعاد معقول (habeas corpus). وكل هذا من العصور الوسطى ومعناها لا يستغرب. والباحث الآن لا يسأل منها أو يطلب فيها ما ليس من طبعها.

وإذا كان ذلك شأن السلطة القضائية والمجتمع بصدده المحاييس في حبوسهم، ولما يحكم القانون في أمرهم بشيء، فلا مرجع على الكاتب ولا خشية إذا هو قيل ما بالمرجع في المساجين وسجونهم على أنها حقائق مسلمة، لا تريد فيها ولا مخالفة، وإذا هو قرأ في تلك الحقائق ما ليس بها لفظاً ونصاً من صنوف الشدة القاذرة والانتقام باسم العدالة وحرمة القانون. وآية ذلك أولاً أوصاف السجون المختلفة، مما يصور أحوالها الداخلية أوضح تصوير، فكلمها شنيع المنظر والمخبر، وكلها موحش قذر ضيق، بشم المار بقربه رائحة كريهة، ويسمع صراخ المساجين وشكواهم الجوع والعري والقمل وشدة الظلام وكثرة الوطواط، أي أن الداخلها مفقود والخارج منها مولود، إن سأغ استعمال هذا التعبير؛ وكل هذه الأوصاف منقولة عن مرجع معاصر معروف بسلامة القول، وهو للقريري.

وبالمرجع نفسه أن المساجين كانوا يستخدمون في الحفر والعمار السلطانية، وعمار الأمراء أيضاً، وليس في ذلك ما يسترعى انتباهها. غير أنهم لم يكونوا يقطعون في سجونهم البتة، باعتبارهم من مسلمين الوسيلة لكسب

المقرر على كل حال ، ولو لم يُقيم الدَّعَى عليه بالحبس ساعة من نهار .

لذلك كله كان مقرر السجون ضمن عديد الكوس التي أبطلها السلطان محمد بن قلاوون ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ، إذ ابتنى سياسة الإلغاء تخفيف أحوال الكوس عن كواهل الناس ، ومنهم سكان السجون والمتكفلون بهم من أهلهم ، كما ابتنى إضمار الطبقة الإقطاعية من الأمراء وأذنافهم من المتقبلين والغنم ، ومنهم ضمن السجون . غير أن ذلك الإصلاح أتى بالوبال على المحاييس والمساكين ، إذ جعلهم تُبسمه على المجتمع ، وحرّضهم لأسوأ أنواع المعاملة والإعمال والجلوع على أيدي السجانين وأعوانهم ، داخل السجون وفي الطريق العام ، مما تقدمت الإشارة إلى بعضه هنا .

لم يكن عجباً إذاً أن يعمل الساجين على الهرب من السجون ، وأن يفترسوا الفرص لذلك ولو أدى الأمر إلى ما هو أشد من السجن . إنما العجب أن ليس بالمراجع الملوكية طولا وعرضا ما يستند هذا الاستنتاج العقول ، ما عدا حادث فرد ، وهو ما قام به عدة من أرباب الجرائم سنة ٧٣٨ هـ (١٣٣٧ م) ، إذ اتفقوا ذات يوم على قتل السجان قتلوه ، ثم خرجوا بعد القرب من باب زوية شاهر بن السكاكين حتى لا يقف أحد في طريقهم إلى الفرار ؛ فركب الوالي في طلبهم ، ولم يظفر منهم سوى رجل أقطع ، فشنقه . على أن قلة الأمثال لذلك الحادث لا ترجع إلى إغفال المؤرخين لذكرها عامدين أو غير عامدين ، أو إلى رضا الساجين بما قسم لهم وقدر ، مما قد يبدى إلى ذهن الباحث ؛ بل هي ترجع — على الأرجح — إلى سبب أقرب وأسهل قبولا ، وهو أن الساجين كانوا يكسبون في السلاسل والأغلال داخل السجن وخارجه ، مما لم يدع لهم سبيلا إلى الفرار والخلاص إلا بوسيلة خارجية ، وهذا لم يفتقر إلا أوقات الثورة والفتنة الداخلية ، كما حدث سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٤ م) ، حينما اجتمع المالك الأشرفي ، ومضوا

العيش ، أو في مقابل استخدامهم سخرة في الأشغال الشاقة ؛ بل كانت العادة أن يخرج بهم أعوان السجان في أغلال الحديد إلى عملهم اليومي ، فيسألون الناس في الطريق ، فإذا وصل إلى أيديهم شيء من العسدة استولى الأعوان على معظمه ، باسم توزيعه فيما بعد ، ولا ينال المسجونين منه — فيما يندر — إلا ما ينفذون به إلى بطونهم في سرعة أو خفية وقت وصوله إلى أيديهم ؛ وويل لمن اجتراً منهم على الاحتجاج لدى السجان عند ما يردون إلى سجونهم آخر النهار .

إنما يظهر من طريق الاستنتاج أن طرح الساجين على صدقات السابلة من مختلف الطبقات ، بدلا من إطلاعهم على حساب الدولة أو السلطة المهيمنة على شؤون السجون داخل الدولة ، لم يقصد به الإمعان في العفوية والإهمال ، بل إصلاح على قدر ما فهمت تلك المصوّر من الإصلاح . والدليل على ذلك أن السجين حتى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) كان يدفع عند دخوله السجن مكسما معروفا في التاريخ الملوكي باسم مقرر السجون ، مبلغه ستة دراهم يأخذها السجان لنفسه ، وذلك "سوى كسّف أخرى" يقتضيها قيامه بالصرف على طعام السجين — فيما يفهم — ، وحتى في معظمها تدخل إلى جيبه الخاص . ولذا كانت وظيفة السجان من أرغب الوظائف الصغرى في الدولة المملوكية ، يتهاوت عليها القطّعون ، ويطلبها الضمان أشد الطلب ، ويتزايدون في مبلغ ضلّاتها ، لكثرة ما يتحصل منها ، وقلة ما يصرف من ذلك التحصل على الساجين أنفسهم ، سيما وأن المكس المقرر لم يؤخذ من السجين الذي قضت السلطات بسجنه ، بل يؤخذ أيضا من السجين الذي قضت السلطات بإعدامه ، ولو لم يتم بالسجين إلا لحظة . وكذلك كان الحال بسجن القضاء ، حتى إنه لو تخاصم اثنان لدى مجلس الحكم ، واقضى الأمر بحبس المدعى عليه رهن التحقيق ، ثم انقضت الخصومة بين الطرفين دون تدخل القاضي ، وجب دفع

